الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة الثامنة والثلاثون
الوثائق الرسمية *

اللجنة الخامسة
الجلسة العشرون
المعقودة يوم الخميس
٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

UN LIBRARY
NOV 5 1983

محضر موجز للجلسة العشرين

الرئيس : السيد كويـاما (اليـابان)

ثـم : السيد تومو مونت (جمهورية الكاميرون المتحدة)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتـويات

البندان ١٠٩ و ١١٠ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ وتخطيط البرامج (تابع)

القراءة الأولى (تابع)

الباب ١ - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما (تابع)

الباب ٢ ألف - الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن ؛ أنشطة صيانة السلم

الباب ٢ باء - ادارة شؤون نزع السلاح

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . و يجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقّعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية :

Chief, Official Records Editing Section, Room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة .

Distr. GENERAL
A/C.5/38/SR.20
25 November 1983
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

83-57062

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٠

البندان ١٠٩ و ١١٠ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ وتخطيط البرامج (A/38/3 و A/38/6 و A/38/7 و A/38/38) (تابع)

القراءة الأولى (تابع)

الباب ١ - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما (تابع)

١ - السيد الصفتي (مصر) : أعرب عن اعتذاره لما وقع فيه من حظأ عند التعليق على الرقم المخصص للضيافة في جلسة سابقة . وقال ان الرقم المذكور كان ينبغي أن يكون ٣٠٠ ٠٠٠ دولار وليس ٣ ملايين دولار .

الباب ٢ - ألف الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن ؛ أنشطة صيانة السلم

٢ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال ان التخفيضات التي أوصت بها اللجنة الاستشارية في تقديرات أجهزة تقرير السياسة وادارة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن يرد تفسيرها في الفقرات ٢ ألف - ٣ ، و ٢ ألف - ٥ و٢ ألف - ٧ و ٢ ألف - ٩ و ٢ ألف - ٢١ من تقريرها الأول المتعلق بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ (A/38/7) . وأضاف ان المبالغ التي طلبها الأمين العام ليست كبيرة في حد ذاتها لكن اللجنة الاستشارية وجدت بعض الصعوبة في ايجاد تفسير واف لادراج بعض المبالغ المطلوبة وبعض زيادات معينة . ولذلك فقد أوصت بحذف المبلغ المطلوب لسفر الممثلين ومبلغ ٢ ٥٠٠ دولار للخبراء الاستشاريين لمكتب وكيل الأمين العام . وفي رأى اللجنة أن الزيادة المقترحة في الطلب المتصل بـ " مرجع ممارسات مجلس الأمن " لم يتم تبريره على نحو كاف ، ولذلك أوصت بخفض التقدير بمبلغ ١٧ ٢٠٠ دولار ليصبح ٣٠٠ ٠٠٠ دولار خلال فترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ . ورأت اللجنة كذلك انه لم يتوافر مبرر كاف لاقتراح اعادة تصنيف وظيفة رئيس شعبة شؤون الفضاء الخارجي . ولم تقتنع اللجنة كذلك بالحاجة الى تحويل الاعتماد المخصص لخبير استشارى من أجل انشاء وظيفة برتبة مد - ١ . وأوضح أن اللجنة الاستشارية تتخذ دائما نهجا بالغ الصرامة ازاء تحويل الاعتمادات المخصصة للخبراء الاستشاريين الى وظائف ثابتة ، وانها تشعر بأن السطح بهذا الاجراء في حالة شعبة شؤون الفضاء الخارجي من شأنه أن يخلق سابقة غير ملائمة .

٣ - وأردف قائلا ان الملاحظات الأخرى للجنة الاستشارية على الباب ٢ ألف ، الواردة في الفقرات ٢ ألف - ١٧ الى ٢ ألف - ٢٠ من تقريرها ، تتصل بالتقديرات المتعلقة بوكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الاونروا) . وقد

(السيد مسيلي)

أجرت اللجنة دراسة دقيقة لاقتراح نقل ٧ وظائف (أربع وظائف من الفئة الفنية وثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة) من التمويل من مصادر خارجة عن الميزانية الى الميزانية العادية. ويلاحظ في الفقرة ٢ ألف - ١٩ أن الجمعية العامة قررت في القرار ٣٣٣١ باء (د - ٢٩) أنه ينبغي تمويل كل وظائف الموظفين الدوليين بالأونروا من الميزانية العادية . بيد أن الوظائف الدولية المعنية أنشئت ومولت من موارد خارجة عن الميزانية بعد اتخاذ قرار الجمعية العامة ٣٣٣١ (د - ٢٩) . وقد رأت اللجنة أن الاجراء الذى اتبع ليس مرضيا كلية . وقد تناولت اللجنة الاستشارية الطلب ، للأسباب الموضحة في تقريرها ، على أساس أنه اقتراح باقامة وظائف جديدة وليس اقتراحا بنقل وظائف . وقد أوصت اللجنة ، بعد أن أخذت في الاعتبار المهام التي ستؤديها الوظائف ، بقبول الوظائف الميدانية لكن ليس كل الزيادة المقترحة في الوظائف الثابتة في المقر بفيينا . وأشار الى أن اللجنة الاستشارية أبلغت بأنه ، بالاضافة الى الوظائف الدولية المشار اليها في تقديرات الميزانية ، تقوم الأونروا بتوظيف نحو ١٧٠٠٠ موظف محلي بعضهم في مقر الاونروا في فيينا . وفي رأى اللجنة أنه من الحكمة تدعيم المكاتب الميدانية مع التحفظ ازاء أى زيادة في الجهاز الادارى في فيينا . لذلك توصي بعدم قبول الوظيفة المقترحة برتبة ف - ٤ لفيينا والوظيفتين المقترحتين من فئة الخدمات العامة . وتوصي اللجنة ، في الفقرة ٢ ألف - ٢١ بأن يتم تنفيذ مهام موظف اضافي برتبة ف - ٤ واثنين من الموظفين من فئة الخدمات العامة في فيينا عن طريق اعادة توزيع الوظائف .

٤ - وأضاف ان اللجنة الاستشارية توصي باجراء تخفيضات مجموعها ٢٩٦ ٤٠٠ دولار ، بالنسبة للباب ٢ ألف ككل .

٥ - الرئيس : قال انه يدعو اللجنة الى النظر في توصيات لجنة البرنامج والتنسيق المتصلة بالباب ٢ ألف من تقديرات الميزانية . وأضاف ان التوصيات الواردة في الفقرتين ١٣٨ و ١٣٩ من الجزء الأول من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق (A/38/38) بشأن الفصل ٢٥ من الخطة المتوسطة الأجل المقترحة (الشؤون البحرية) ،قد أيدها المجلس الاقتصادى والاجتماعي في القرار ١٩٨٣/٤٨ .

٦ - السيد فيسليخ (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال انه سبق لوفده أن أعرب عن معارضته لمبدأ ادراج برامج جديدة ممولة من الميزانية العادية في الخطة المتوسطة الأجل . وأضاف انه يود أن يعيد تأكيد هذا الاعتراض .

٧ - الرئيس : قال انه بالنظر الى أنه لا توجد تعليقات أخرى ، فانه يفترض ان اللجنة ترغب في أن تؤيد توصيات لجنة البرنامج والتنسيق الواردة في الفقرتين ١٣٨ و١٣٩ من تقريرها .

٨ - وقد تقرر ذلك .

٩ - الرئيس : دعا الى الادلاء بتعليقات عامة على الباب ٢ ألف من تقديرات الميزانية .

١٠- السيد ميريو (فرنسا) : قال ان وفده يحبذ الموافقة على التقديرات الواردة في الباب ٢ ألف من تقديرات الميزانية ، مع اجراء التخفيضات التي اقترحتها اللجنة الاستشارية. كما يؤيد وفده بوجه عام ملاحظات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بشأن طلب الامين العام نقل وظائف خارجة عن الميزانية الى الميزانية العادية . وأضاف انه يود أن يعود ، مع ذلك ، الى مسألة اجرائية . اذ توضح الفقرة ٢ ألف - ٤٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة أن المبلغ المدرج تحت الباب الفرعي المتعلق بمكتب الممثل الخاص للأمين العام لقانون البحار هو مبلغ مؤقت ، انتظارا لاتخاذ اجراء من جانب الجمعية العامة ، على أساس تقرير الأمين العام بشأن اجتماع اللجنة التحضيرية . وفي هذه الظروف ربما يتعين على اللجنة الخامسة ألا تنظر في الباب الفرعي جيما الى حين توافر مزيد من المعلومات .

١١- السيد كيلر (الولايات المتحدة الامريكية) : قال ان وفده لا يمانع في جملة الطلبات الواردة تحت الباب ٢ ألف ، لكن توجد بنود قليلة لا يمكنه الموافقة عليها . فقد سبق لوفده أن أبدى معارضته لتمويل اللجنة التحضيرية للسلطة الدولية لقاع البحار ، وهي هيئة لا تضم جميع أعضاء الأمم المتحدة ، من الميزانية العادية . ولم يتضح من الفقرتين ٢ ألف - ٤٥ و ٢ ألف-٤٦ بالوثيقة A/38/6 أى جزء من ميزانية مكتب الممثل الخاص وموظفيه يشكل في الواقع دعما فنيا للجنة التحضيرية .

١٢- واستطرد قائلا انه يلاحظ ، فيما يتعلق بالاونروا ، ان اللجنة الاستشارية لم تؤيد الأمين العام تأييدا كاملا بشأن نقل عدد من الوظائف الممولة من مصادر خارجية الى الميزانية العادية . وبدلا من ذلك أوصت اللجنة الاستشارية بانشاء أربع وظائف ثابتة اضافية. وقال ان الولايات المتحدة تود أن تتأكد من أن انشاء هذه الوظائف سيقابله انهاء لعدد مساو من الوظائف الخارجة عن الميزانية لا اعادة توزيعها الى مهام أخرى . ولاحظ كذلك أن وحدة التفتيش المشتركة أعدت تقريرا عن الاونروا (JIU/REP/83/8) ، وسأل : متى ستقوم اللجنة الخامسة باستعراض نتائجه وتعليقات الأمين العام عليه ؟ وذكر أنه يفهم أن التقرير ستنظر فيه أيضا اللجنة السياسية الخاصة . ومن الواضح أن دراسة وحدة التفتيش المشتركة للمسائل الادارية والبرنامجية ومسائل الموظفين ستهم اللجنة الخامسة .

١٣- وأضاف انه فيما يتعلق بالفقرة ٢ ألف - ٢١ ، فان وفده يشعر بالقلق ازاء الاستفادة الناقصة من الموظفين المكلفين بتناول مسألة حظر الأسلحة المفروض على جنوب افريقيا . وأشار الى أن لجنة مجلس الأمن المعنية بتلك المسألة نادرا ما تجتمع ، ولم يتم سوى انجاز قدر ضئيل من العمل الفني . وأعرب عن أمله في أن يستجيب الأمين العام للتوصية التي كررتها اللجنة الاستشارية في الفقرة ٢ ألف - ٦ من تقريرها بأن يدرس ما اذا كانت ثمة حاجة الى استمرار كل الوظائف المؤقتة ذات الصلة .

١٤- السيد بيدرسن (كندا) : قال انه سبق لوفده أن أشار ، في بيانه في المناقشة العامة الى الاستخدام الزائد للخبراء الاستشاريين . وأشار الى ماورد في الفقرتين ٢ ألف - ١٦ و ٢ ألف - ٢٦ من طلبات بشأن خبراء استشاريين لتقديم المساعدة المتخصصة في اعداد الدراسات المتصلة بالسلم الدولي وجمع وتحليل المعلومات عن النهج المفضية الى السلم . وسأل عن نوع سياسة التوظيف التي يمكن أن تكون الأمم المتحدة قائمة باتباعها ان لم يكن الموظفون الدائمون قادرين على أن يؤدوا بدقة المهمة التي أقيمت المنظمة من أجلها . وقال انه لا يرى ، في هذه الظروف ، أن هذه الطلبات مناسبة .

١٥- السيد مونتي (جمهورية الكاميرون المتحدة) : أيد اقتراح الوفد الفرنسي بأن تنتظر اللجنة مزيدا من التفاصيل قبل مناقشة التقديرات المتصلة بقانون البحار ، الواردة في الفقرات من ٢ ألف - ٤٣ الى ٢ ألف - ٤٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة .

١٦- الرئيس : قال انه يقترح ، في ضوء التعليقات التي أدلى بها ممثلو فرنسا والولايات المتحدة وجمهورية الكاميرون بشأن الباب الفرعي جيم ، أن يتم التصويت على التقديرات قيد النظر في مرحلة لاحقة .

١٧- وقد تقرر ذلك .

١٨- الرئيس : أقترح فيما يتصل بالباب الفرعي هاء أن يرسل تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى (الاونروا) أولا الى اللجنة السياسية الخاصة ، ريثما تتلقى اللجنة الخامسة تعليقات الأمين العام عليه .

١٩- وقد تقرر ذلك .

٢٠- الرئيس : أشار الى أنه لا توجد تعليقات أخرى على الباب الفرعي ألف . ولذلك دعا الحاضرين الى ابداء التعليقات على الباب الفرعي باء .

٢١- السيد تاكاسو (اليابان) : قال ان وفده لا يجد صعوبة في قبول التوصيات التي أبدتها لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية على الباب الفرعي باء ، ادارة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن . بيد أنه لاحظ فيما يتصل بالفقرة ٢ ألف - ١٢ من تقديرات الميزانية ، المتعلقة بقسم التنسيق والمعلومات السياسية ، أن اللجنة الخامسة وافقت فعلا على التوصية الواردة في الفقرة ١-٤٩ فيما يتعلق بالوظيفة الجديدة لموظف صحفي داخل المكتب التنفيذي للأمين العام . وقال ان لجنة التنسيق الادارية استرعت الانتباه الى ازدواج محتمل للعمل ، في الفقرة ٢٨ من الجزء الثاني من تقريرها . وتساءل عما اذا كان يمكن ، نتيجة للوظيفة الجديدة التي اعتمدت في اطار الباب ١ ، تحقيق أي وفورات فيما يتعلق بالفقرة ٢ ألف - ١٢ .

(السيد تاكاسو ، اليابان)

٢٢- وفيما يتصل بالفقرة ٢ ألف - ٢١ ، لاحظ أن لجنة مجلس الأمن المعنية بحظر شحن الأسلحة المفروض على جنوب افريقيا لم تعقد ، خلال فترة السنتين السابقة ، سوى جلستين . وأعرب عن أمله في أن يقبل الأمين العام توصية اللجنة الاستشارية فيوزع الموظفين المؤقتين على جهات أخرى .

٢٣- ثم التفت الى الباب ٢ ألف - هاء ، فقال ان وفده لا يجد صعوبة في قبول التقديرات المتعلقة بالاونروا . بيد أنه فيما يتصل بتقرير وحدة التفتيش المشتركة الذى ستتناوله اللجنة الخامسة في مرحلة لاحقة ، قال ان وفده يعلق أهمية كبيرة على عمل الاونروا المتمثل في تقديم المساعدة الى اللاجئين وأعاد الى الاذهان أن اليابان ظلت لسنوات عديدة تسهم اسهاما كبيرا في هذه المساعدة وأنها اشتركت في عمل الفريق المعني بتمويل الوكالة . وأضاف أن من نقاط ضعف الاونروا أنه يصعب عليها التنبؤ بماهية الموارد التي ستتاح للعام المقبل . وقال ان لوفده تحفظات بشأن العديد من توصيات وحدة التفتيش المشتركة ، ولكنه يؤيد الاقتراح الداعي الى ضرورة الأخذ بنظام لعرض الميزانية يكون أكثر وضوحا وايجازا . ومضى قائلا ان من الضرورى ، توخيا للادارة السليمة ، التنبؤ بالموارد بطريقة أكثر واقعية . ولذلك فان من دواعي سرور وفده أن يقدم ممثل الأمين العام ايضاحا للموارد التقديرية الخارجة عن الميزانية ، والتي يبلغ مجموعها ما يزيد على ٥٣٩ مليون دولار وهي الموارد المدرجة في الباب ٢ ألف - ٤١ . وقال ان هذه الميزانية تمثل زيادة مقدارها ٤٠ مليون دولار على فترة السنتين الحالية وتساءل عما اذا كان هذا الرقم واقعيا حقا .

٢٤- وفيما يتعلق بما اقترح في الفقرة ٢ ألف - ٧٤ من الميزانية البرنامجية من نقل للوظائف الممولة من مصادر خارجة عن الميزانية العادية للأونروا ، فان وفده يؤيد رأى اللجنة الاستشارية بأن الأمر لا ينطوى على نقل وانما على انشاء وظائف جديدة . فاذا ما تمت الموافقة على توصية اللجنة ، فان ذلك سيؤدى الى تخفيض في النفقات الممولة من التبرعات والى زيادة في المبالغ المحملة على الميزانية العادية ، وهو أمر يجد وفده أن من العسير عليه قبوله من ناحية المبدأ . وفضلا عن ذلك فانه ليس من الواضح تماما ما اذا كانت هذه الزيادة في عدد الوظائف مبررة . لذلك سيرحب بايضاح من الأمين العام .

٢٥- السيد بيدرسن (كندا) : قال ان اللجنة الاستشارية اقترحت ، في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة ، اعادة دراسة مركز الوظائف المشار اليها في الفقرة ٢ ألف - ٢١ من الميزانية البرنامجية المقترحة الحالية . وأضاف انه يود أن يعرف ما اذا كانت هذه الدراسة قد أجريت ، والنتائج التي تم التوصل اليها .

٢٦- السيد الصفتي (مصر) : قال ان وفده يطالب بايضاح للفقرة ٢ ألف - ١٩ ، البند ١-٩ ، فيما يتصل بلجنة مراقبة السلم . ومضى قائلا انه يبدو من الميزانية البرنامجية المقترحة أنه لم ترصد موارد للجنة . وقال انه لا يستطيع أن يفهم كيف جاز للجنة الخامسة أن تقدم تقريرا الى الجمعية العامة دون اصدار توصيات بشأن هذه الموارد . فحيث أن لجنة البرنامج والتنسيق أوصت بانهاء أنشطة اللجنة ، وهي توصية قبلت من جانب الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين ، فيبدو أن من الغريب أن ترد اشارة الى هذه اللجنة في ميزانية فترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

٢٧- السيد فيسليخ (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال انه ينبغي حذف ما ورد في الميزانية البرنامجية من اشارة الى لجنة مراقبة السلم ، بالنظر الى المقرر الذى اتخذته الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين . وفيما يتعلق بمسألة النقل المقترح للوظائف الممولة من مصادر خارجة عن الميزانية في الاونروا ، وهو ما أشير اليه في الفقرة ٢ ألف - ٧٤ ، فان وفده لا يوافق اللجنة الاستشارية في تفسيرها ، لأنه يعارض لأسباب مبدئية نقل الوظائف الممولة من مصادر خارجة عن الميزانية الى الميزانية العادية بيد أن الوفد السوفياتي يؤيد ، بصفة عامة ، توصيات اللجنة الاستشارية الواردة في هذا الباب من أبواب الميزانية .

٢٨- السيد كيلر (الولايات المتحدة الامريكية) : أشار الى ما اقترح من نقل للوظائف الممولة من مصادر خارجة عن الميزانية في الاونروا ، فقال اذا كانت الوظائف الأربع المشار اليها في الجملة الثالثة من الفقرة ٢ ألف - ٢١ من تقرير اللجنة الاستشارية قد نقلت ، فينبغي شطب عدد مناظر من الوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية . وما لم يتم شطب هذه الوظائف الممولة من مصادر خارجة عن الميزانية ، فسيؤدى الشطب المزعوم الى انشاء وظائف جديدة .

٢٩- السيد فوران (المراقب المالي) : أوضح انه نشأت حاجة في الاونروا في وقت مبكر من عقد الثمانينات للموظفين الاضافيين وان هذه الوظائف كانت تمول من مصادر خارجة عن الميزانية على أساس أنه سيقدم طلب بادخالها في الميزانية العادية لفترة السنتين التي تلي . وكما حدث ، فان فترة السنتين المذكورة كانت فترة نمو صفر . ولذلك فان المسألة ليست هي ببساطة نقل وظائف ممولة من مصادر خارجة عن الميزانية الى الميزانية العادية .

٣٠- وفيما يتعلق بالسؤال الذى أثاره ممثل اليابان بشأن الوظيفة ف - ٤ داخل المكتب التنفيذى للأمين العام وما اذا كانت تمثل ازدواجا لوظائف قائمة ، قال ان الوظيفة تتطلب تجميع المعلومات الآتية من مصادر متنوعة لتمكين الأمين العام من أن يبقى على علم بالتطورات الحاصلة ، ولذلك فانه لا يوجد تداخل مع الوظائف القائمة .

٣١ — السيد بيفن (مدير شعبة الميزانية) : أشار الى الاحتياجات من الموارد الخاصة بلجنة مجلس الأمن المعنية بحظر شحن الأسلحة المفروض على جنوب افريقيا ، فقال انه ينبغي أن تقدم في هذا الباب من أبواب الميزانية تفاصيل أكبر مما حدث في الماضي استجابة للأسئلة التي أثارتها بعض الوفود أثناء مناقشة الميزانية الماضية . وأضاف ان مسألة الموارد لا تزال قيد الفحص الدقيق من قبل الامين العام ، الذى سوف يتخذ التدابير اللازمة استنادا الى التجربة المكتسبة منذ عهد قريب . وفيما يتعلق بلجنة مراقبة السلم ، قال ان هذه المسألة سوف تنظر فيها مرة أخرى الجمعية العامة في الدورة الحالية ، وهو السبب الذى تقرر استنادا اليه ايراد اشارة اليها في الميزانية المقترحة ، مع بيان أنه لا يلزم رصد موارد لها . فاذا قررت الجمعية العامة حل اللجنة ، فسوف تنتهي المسألة عندئذ .

٣٢ — وفيما يتعلق بالمسائل التي تخص الاونروا ، قال انه من العسير تقديم أرقام واقعية في كل حالة . وانه جرت المحاولة في شعبة الميزانية لتقديم ارقام فيما يتعلق بالاونروا تكون دليلا معقولا . أما فيما يتعلق بادارة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن ، فان الطلبات المتعلقة بالخبراء الاستشاريين ، الواردة في الفقرتين ٢ ألف — ١٦ و ٢ ألف — ٣٦ فهي متواضعة الى حد ما ومبررة بالنظر الى الطابع الحساس للواجبات التي تنطوى عليها .

٣٣ — السيد ديوك (أمين اللجنة) : أوضح أن الجمعية نظرت بالفعل في مسألة لجنة مراقبة السلم وقررت الغائها . وأضاف ان عنصر البرنامج المذكور سوف يختفي ، لذلك بطريقة اوتوماتيكية من الميزانية .

٣٤ — السيد بانغورا (سيراليون) : قال ان وفده مقتنع بالتفسير الذى قدمه مدير شعبة الميزانية بشأن لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٤٢١ (١٩٧٧) والمعنية بمسألة جنوب افريقيا . ومضى قائلا انه أنشئت خمس وظائف مؤقتة لخدمة هذه اللجنة ، بالرغم من الاعتراضات التي أبدتها احدى الدول . وان كون اللجنة لم تعقد اجتماعات كثيرة لا يعني ان المسألة التي أنشئت من أجلها قلت أهميتها . فكما ذكر في الفقرة ٢ ألف — ٢٢ من تقديرات الميزانية ، فانه من المتوقع أن تزداد الاجتماعات التي تعقدها . واقترح أن تثار المسألة مرة أخرى بمجرد أن يكون الأمين العام قد أبدى استنتاجاته ، وأن يظل ، في هذه الأثناء ، مستوى الوظائف على حاله .

٣٥ — السيد كيلر (الولايات المتحدة الامريكية) : قال ان من الواضح أن أربع من الوظائف السبع التي طلبت للاونروا ستكون وظائف جديدة ، على الرغم من أن تقديرات الميزانية المقترحة تشير اليها بوصفها وظائف منقولة . وأعلن أن وفده يعترض على الاقتراحات الداعية الى انشاء وظائف جديدة في الاونروا وطلب اجراء تصويت منفصل عليها . وأضاف أنه تجدر الاشارة الى أن الولايات المتحدة هي مساهم كبير في الاونروا ، وأن آراءها لذلك موضوعية تماما .

٣٦- السيد ميريو (فرنسا) : قال انه من الواضح اذا لم تتم الموافقة على الوظائف الأربع فسوف يشطب عدد مقابل من الوظائف الممولة من مصادر خارجة عن الميزانية .

٣٧- الرئيس : دعا اللجنة الى اتخاذ المقررات اللازمة بشأن الباب ٢ ألف . وقال انه اذا لم يسمع اعتراضا ، فسيعتبر ان اللجنة الخامسة ترغب في تأييد توصيات لجنة البرنامج والتنسيق الواردة في الفقرات ٢٨ الى ٣٢ من تقريرها .

٣٨- وقد تقرر ذلك .

٣٩- السيد عاشور (الجماهيرية العربية الليبية) : أعلن أن وفده لا يعترض على توصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن البابين ٢ ألف و٢ دال ، ولكنه يعارض عمليات حفظ السلم ، لكونها لم تحل ولن تحل مشكلة فلسطين .

٤٠- الرئيس : أعاد الى الأذهان أن ممثل الولايات المتحدة الامريكية طلب اجراء تصويت منفصل على الاقتراح الوارد في الباب الفرعي هاء والداعي الى انشاء أربع وظائف في فيينا ، يتطلب مبلغ ٢٧٣ ٧٠٠ دولار . ودعا الوفود الى التصويت على ذلك الاقتراح .

٤١- اعتمد الاقتراح بأغلبية ٧٥ صوتا مقابل ٣ أصوات ، مع امتناع ١٣ عضوا عن التصويت .

٤٢- السيد تومازييفزكي (بولندا) : تكلم تعليلا للتصويت بعد التصويت ، فطلب أن يبين المحضر أن رغبته في الامتناع عن التصويت سجلت خطأ بوصفها تصويتا ضد مشروع القرار .

٤٣- السيد الياشيف (اسرائيل) : قال انه صوت ضد الاقتراح لأن وفده له تحفظات بشأن نقل مصروفات من المصادر المتبرع بها الى الميزانية العادية .

٤٤- السيد راليس (اليونان) : طلب أن يبين المحضر أن التصويت الذى كان يرمي اليه تأييدا للاقتراح ورد خطأ على انه امتناع عن التصويت .

٤٥- السيد بيدرسن (كندا) : قال ان وفده ، كموقف ثابت ، لا يؤيد نقل الوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية للميزانية العادية ، ولكنه قرر التصويت في صالح الاقتراح بعد أن درس توصيات اللجنة الاستشارية .

٤٦- الرئيس : دعا اللجنة الى اتخاذ مقرر في مرحلة القراءة الأولى بشأن التوصيات الواردة في الباب ٢ ألف ككل ، باستثناء الباب الفرعي جيم .

٤٧- اعتمدت توصية اللجنة الاستشارية برصد مبلغ في حدود ٧٦ ٩٢٧ ٠٠٠ دولار تحت الباب ٢ ألف من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ في مرحلة القراءة الأولى دون اعتراض .

٤٨- السيد الصفتي (مصر) : قال انه على الرغم من انضمامه الى توافق الآراء على الاعتماد ، فهو يود أن يسجل أن وفده كان يحبذ الابقاء على الاقتراحات الأصلية المقدمة من الأمين العام فيما يتعلق بالوظائف الجديدة التي يزمع انشاؤها للاونروا . وأضاف انه لم يبد تأييدا لهذه الفكرة لأنه اعتقد خطأ أنه سيجرى تصويت على تلك الاقتراحات . وأضاف انه يرى أن من الضرورى أن يجرى في الوقت المناسب تصويت على مقترحات الأمين العام وتوصيات اللجنة الاستشارية على حد سواء .

الباب ٢ باء - ادارة شؤون نزع السلاح

٤٩- السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال في معرض تقديم توصيات لجنته ان مقدمة تقديرات الأمين العام ، لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ توضح أن الأولوية قد أعطيت في توزيع الموارد في اطار الأنشطة السياسية الى شؤون نزع السلاح . وتظهر تلك الأولوية في المقترحات المعروضة على اللجنة التي طلب فيها الأمين العام ما مجموعه ١١ وظيفة جديدة ، واعادة تصنيف وظيفة من رتبة مد - ١ الى مد - ٢ .

٥٠- وأضاف أن اللجنة الاستشارية تسلم بكل من الأهمية التي توليها الدول الاعضاء لمسائل نزع السلاح والحاجة الى زيادة تخصيص الموارد لذلك الميدان من ميادين النشاط . ولهذا السبب قبلت عملية اعادة تصنيف الوظيفة من رتبة مد - ١ ، على الرغم من بعض المخاوف التي ساورتها لأنها تعتقد ان الرتبة العليا ستضفي على الادارة الأهمية السياسية الاضافية التي يرغب فيها الأمين العام . كما ان اللجنة الاستشارية قد وافقت على طلبات الأمين العام بانشاء وظائف جديدة برتبة مد - ٢ ، وف - ٥ وف-٤ على النحو الموضح في الفقرة ٢باء - ٥ من تقريرها . بيد ان اللجنة لم تتمكن من التوصية بالموافقة على وظيفتين برتبة ف - ٥ وف - ٣ أو ثلاث وظائف من وظائف الخدمة العامة الاضافية الست على النحو الموضح في الفقرات الثلاث التالية من تقريرها .

٥١- ومضى قائلا انه تلقى عددا من الاحاطات بان اللجنة الاستشارية كانت شديدة القسوة في توصياتها بشأن الوظائف الاضافية . والأمر متروك للجنة الخامسة كي تقرر اذا ما كانت الحالة كذلك واذا كانت ترغب في أن تكون أكثر تحررا . وأعرب عن ارتياحه التام للتوصيات المتعلقة بشأن الوظيفة من رتبة ف - ٣ لأن اللجنة الاستشارية رات انه عن طريق الاستخدام الواعي لموارد موظفي الادارة والتنسيق السليم بين البرنامجين الفرعيين ٥ و١٢ (الحملة العالمية لنزع السلاح ، والمعلومات المتعلقة بنزع السلاح) يمكن الاستغناء عن تلك الوظيفة .

٥٢- السيد فوران (المراقب المالي) : قال ان الامين العام قد اشار ، عند عرض مقترحاته في ٧ تشرين الاول /اكتوبر الى انه في حالة وجود اختلافات في الرأى بين الأمانة العامة واللجنة الاستشارية ، فان ممثله في اللجنة الخامسة سيطلب منه توضيح تلك الاختلافات في الوقت المناسب . ولهذا السبب فانه يود ان يؤكد على الاهمية التي اوليت لانشاء الوظائف الاضافية التي لم توص بها اللجنة الاستشارية ، أى الوظيفة برتبة ف - ٥ المطلوبة لتقديم الخدمات الفنية للجنة نزع السلاح ، والوظيفة برتبة ف - ٣

(السيد فوران)

المطلوبة فيما يتعلق بالأنشطة المتصلة بالحملة العالمية لنزع السلاح ، وثلاث وظائف دعم من فئة الخدمات العامة .

٥٣- وأضاف ان الأمين العام قد أشار الى الأهمية المتزايدة التي تولى لمسائل نزع السلاح منذ الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة ، والتي يدل عليها عبء العمل المتزايد وتعقد القضايا المتضمنة ، مما ادى الى انشاء ادارة شؤون نزع السلاح . واحدى المسؤوليات الرئيسية التي تضطلع بها الادارة هي تقديم الخدمات الفنية للجنة نزع السلاح ومسؤولية أخرى هي تقديم التوجيه المركزى في تنسيق أنشطة الحملة العالمية لنزع السلاح .

٥٤- وذكر أن الوظيفة المقترحة برتبة ف - ٥ للانتداب الى جنيف يحتاج اليها لتلبية الطلبات المتزايدة على الخدمات من لجنة نزع السلاح . وقد ازداد عدد الوظائف المخصصة لتحقيق ذلك الغرض داخل الادارة من وظيفة واحدة في عام ١٩٧٩ الى أربع وظائف فقط في عام ١٩٨٣ ، وفي حين سيسهم انشاء وظيفة برتبة مد - ٢ اسهاما كبيرا في ادارة فرع جنيف فانه لن يلبي عبء العمل المتزايد الناتج عن لجنة نزع السلاح . كما ان حالات الانتداب المؤقتة من نيويورك الى جنيف لا تمثل ترتيبا مرضيا في ضوء الطلبات في المقر . ومن ناحية أخرى ، فان انشاء وظيفة برتبة ف - ٥ مع الدعم اللازم لها من فئة الخدمات العامة في جنيف سيسهل كثيرا من أعمال الادارة في تقديم الخدمات للجنة نزع السلاح .

٥٥- وواصل كلامه فأعرب عن رغبته ، فيما يتعلق بالوظيفة المقترحة برتبة ف - ٣ ، في ان يزيل أى شكوك قد تساور اللجنة بشأن الازدواج المحتمل للجهود بين البرنامجين الفرعيين ٢ و٥ (المعلومات المتعلقة بنزع السلاح ، والحملة العالمية لنزع السلاح) فالبرنامج الفرعي الأول يقصد منه جمع المعلومات عن سباق التسلح ، في حين أن البرنامج الفرعي الأخير يهدف الى تعريف الجمهور العريض وتعليمه وحشد تاييده لأهداف الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح . وعلى هذا فان طابع ونطاق عملهما مختلفان اختلافا بينا ، ولهذا السبب يبدو من الجوهرى انشاء وظيفة اضافية برتبة ف - ٣ في اطار البرنامج الفرعي للحملة العالمية لنزع السلاح الذى لا يخصص له حاليا سوى وظيفتين فنيتين .

٥٦- السيد روى (الهند) : قال ان وفده يولي أهمية عظيمة لأعمال ادارة شؤون نزع السلاح . فقد اكدت الجمعية العامة في الدورة الاستثنائية الثانية عشرة الحاجة الى تعزيز دور الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح ، وتعزيز فعالية لجنة نزع السلاح بوصفها هيئة التفاوض الوحيدة المتعددة الأطراف . واحدى المسؤوليات الرئيسية

(السيد روى ، الهنـــــد)

للادارة هي تقديم الخدمات الفنية للجنة نزع السلاح التي تضاعف عدد اجتماعاتهـــا ثلاث مرات في غضون السنوات القليلة الماضية . وقد ازداد عدد الوثائق التي يتعين على الامانة العامة صياغتها وتجهيزها نتيجة لذلك وسيستمر في الزيادة ، بيـــد أن عدد الموظفين الذين يخدمون اللجنة مازال دون تغيير ، مما يلقي عليهم بعبء ثقيل ، ويعوق كفاءة اللجنة واجهزتها الفرعية . وأعرب عن اقتناع وفده بأن توصيات اللجنـــة الاستشارية لا تكفي لمواجهة عبء العمل المتزايد على اللجنة على الصعيـــد الفـــني . وعلاوة على ذلك ، فانه يفهم ان الوظيفة المقترحة برتبة ف ـ ٥ ستعزز المفاوضـــات الحالية بشان الاسلحة الكيميائية التي وصلت الى مرحلة متقدمة ، وهناك امكانيات طيبة لنجاحها . وفي ضوء الاهمية الخاصة لهذه المفاوضات ، يوصي وفده بالابقاء علـــى اقتراح الأمين العام بانشاء وظيفة اضافية برتبة ف ـ ٥ .

٥٧- وأضاف انه فيما يتعلق باقتراح الامين العام انشاء وظيفة اضافية برتبـة ف ـ ٣ لتقديم المساعدة في الأنشطة المتصلة بالحملة العالمية لنزع السلاح ، استندت اللجنـة الاستشارية في رفضها الى الازدواج المحتمل في الجهود المبذولة بين هذا البرنامج الفرعي والبرنامج الفرعي ٢ (المعلومات المتعلقة بنزع السلاح) . ولكن ، كما أوضح المراقب ، فان أهداف البرنامجيين الفرعيين متباينة تباينا واضحا . والتاثير على الرأى العام طريقة هامة من طرق تعزيز الجهود المبذولة لتحقيق نزع السلاح ، ولهـــذا السبب فان وفده مقتنع بأنه ينبغي على اللجنة ان تؤيد اقتراح الأمين العام بانشـــاء الوظيفة المذكورة برتبة ف ـ ٣ .

٥٨- واختتم كلمته بالاشارة الى أن وفده قد تشاور مع الأعضاء الآخرين في حركـــة بلدان عدم الانحياز وانهم أيدوا بالاجماع الابقاء على اقتراحات الأمين العام مـــن أجل تعزيز ادارة شؤون نزع السلاح .

٥٩- السيد كمال (باكستان) : قال ان عدد البنود المتصلة بنزع السلاح المعروضة على الجمعية العامة وولاياتها التالية بالنسبة للأمانة العامة تتزايد باطراد . كمـــا أن الاحتياجات من الخدمات الفنية للجنة نزع السلاح ولاعداد المعلومات ومـــواد الدراسة تزداد وستستمر في الزيادة . والولاية التي خولت لادارة شؤون نزع الســـلاح في مجال تقديم التوجيه العام في تنسيق الأنشطة المتصلة بالحملة العالمية لـــنزع السلاح ستخلق أعباء جديدة . ولهذا السبب ، يتفق وفده مع الامين العام في أنـــه ينبغي توفير الموارد البشرية والمادية اللازمة للادارة من أجل اداء اختصاصاتهـــا بفعالية . وتسلم الدول الأعضاء والدراسات الحكومية الدولية بالأهمية المتزايدة للأمم المتحدة في تعزيز الأنشطة في ميدان نزع السلاح . ولهذا السبب يرى وفده انـــه

(السيد كمال ، باكستان)

ينبغي تأييد اقتراحات الأمين العام بانشاء خمس وظائف جديدة من الفئة الفنية وست وظائف من فئة الخدمات العامة .

٦٠- السيد موراى (المملكة المتحدة) : قال ان وفده يوافق على الأولوية العليا التي أعطيت لمسائل نزع السلاح في الميزانية البرنامجية المقترحة . وفي الوقت ذاته يود وفده أن يضمن ان التوسع المقترح في شتى أبواب تقديرات الميزانية سيحقق النتائج المستصوبة . ولهذا السبب فانه يدرس بعناية خاصة الابواب مثل الباب قيد النظر . واسترعى الانتباه بصفة خاصة للتوسع الكبير المقترح في البرنامج الفرعي ٣ (دراسات نزع السلاح) وحث المجلس الاستشارى لدراسات نزع السلاح على تحليل فعالية الأنشطة الحالية وتوزيع الموارد المتوفرة عليها بعناية .

٦١- وأشار ، فيما يتعلق بالحملة العالمية لنزع السلاح ، الى ان الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ بصيغتها التي وافقت عليها الجمعية العامة في الدورة السابعة والثلاثين تنص على أنه ينبغي ان تدرج أنشطة الحملة في البرنامج الفرعي ٢ (المعلومات المتعلقة بنزع السلاح) . بيد أن الميزانية البرنامجية المقترحة قد وضعتها في برنامج فرعي جديد رقم ٥ ، بدلا من اتاحة الفرصة للجمعية العامة لاتخاذ تلك الخطوة في تنقيح الخطة المتوسطة الأجل الذى يجرى كل سنتين والذى من المقرر القيام به في عام ١٩٨٤ . وفي حين قد يوجد سبب لاتخاذ ذلك الاجراء في تقديرات الميزانية ، فان هذا الخروج على الخطة المتوسطة الأجل يبدو انه لا يتماشى مع القواعد والانظمة ذات الصلة ، ولا يبدو انه يشكل سابقة طيبة . ولهذا السبب فانه سيرحب بتعليقات الامانة العامة على هذه النقطة .

٦٢- السيدة كنيزيفيتش (يوغوسلافيا) : قالت ان وفدها يعرب عن اغتباطه ، في ضوء الشروح التي قدمها المراقب المالي ، لان انشاء وظيفة جديدة برتبة ف - ٣ في اطار البرنامج الفرعي ٥ لن يتضمن اى ازدواج للبرنامج الفرعي ٢ . وبناء عليه ، فان وفدها يؤيد طلب الامين العام .

٦٣- السيد محيي الدين (السودان) : قال أن وفده يوافق بصفة عامة على توصيات اللجنة الاستشارية المتعلقة بالباب ٢ باء . غير أن قيام ادارة شؤون نزع السلاح بايفاد عدة موظفين بانتظام الى جنيف هو دليل على الحاجة الى الوظائف الجديدة المقترحة .

٦٤- السيد أورتيغا (المكسيك) : قال ان وظيفة ف - ٥ التي طلبها الامين العام ضرورية تماما لخدمة لجنة نزع السلاح . وأضاف أن هذه المهمة مستمرة وان

(السيد أورتيغا ، المكسيك)

الموارد الحالية غير كافية . وفيما يتعلق بوظيفة ف ـ ٣ المطلوبة ، قال انه لا توجد علاقة مباشرة بين الحملة العالمية لنزع السلاح والبرنامج الفرعي ٢ (المعلومات المتعلقة بنزع السلاح) . فالأولى تنطوى على زيادة التوعية ، وحتى الآن فان مثل هذه الأنشطة يتولاها شخص واحد من كافة الوجوه . وأضاف ان الغرض من وظائف الخدمات العامة الست هو مواءمة ملاك موظفي الادارة مع مسؤولياتها الجديدة والمتزايدة. وقال ان اللجنة الاستشارية لم تقدم اية حجج مقنعة في الفقرة ٢ باء ـ ٨ من تقريرها يبرر خفض عدد هذه الوظائف . ولهذا فانه يحث على قبول طلبات الأمين العام .

٦٥- السيد الصفتي (مصر) : قال ان العالم ظل لفترة طويلة ينفق الكثير على التسلح ، وأن الوقت قد حان للتفكير في انفاق قدر يسير على نزع السلاح . ونظرا لاهمية العمل الذى تقوم به الأمم المتحدة فيما يتعلق بنزع السلاح ، فانه يأمل ان توافق اللجنة على الموارد التي يرى الامين العام انها ضرورية لتنفيذ البرنامج في هذا الميدان .

٦٦- وأضاف أن وفده يهمه أن يستمع الى تفسير من الأمانة فيما يتعلق بالخروج عن الخطة المتوسطة الأجل كما أشار مندوب المملكة المتحدة . وفيما يتعلق بملاك موظفي ادارة شؤون نزع السلاح ، أكد على أهمية ضمان توزيع جغرافي عادل في المستويات العليا ، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة . وأضاف أن حوالي ٨٠ في المائة من الوظائف العليا يشغلها الآن مواطنون من اقليم او اقليمين . وينبغي ايلاء الاهتمام الواجب للحاجة الى ضمان التوزيع الجغرافي العادل عند التعيين في الوظائف الجديدة وعند ملء الشواغر التي تظهر .

٦٧- الآنسة ديريجيبوس (الأرجنتين) ، والسيد نونييز (اكوادور) ، والسيدة ليسبكا (فنزويلا) ، والسيد سكيو (كينيا) ، والسيد جاغواريب (البرازيل) : حثوا على الموافقة على الوظائف التي طلبها الأمين العام .

٦٨- السيد تومو مونتي (جمهورية الكاميرون المتحدة) تولى الرئاسة .

٦٩- السيد دى سيلفا (سرى لانكا) : قال انه نظرا لتزايد حجم العمل في ادارة شؤون نزع السلاح وصعوبة القضايا التي تعالجها ، فان وفده يميل الى تأييد طلبات الامين العام .

٧٠- السيد كيلر (الولايات المتحدة الامريكية) : قال ان قرار الجمعية العامة بتعزيز انشطة نزع السلاح التي تقوم بها المنظمة لا يبرر زيادة معدل النمو الحقيقي لهذا البرنامج بنسبة ٦ر٩ في المائة . وعندما اعتمدت الجمعية العامة القرار ٣٧/٩٩ ٠٠/٠٠

(السيد كيلر ، الولايات المتحدة الامريكية)

كاف لتحويل مركز نزع السلاح الى ادارة ، اعطيت تاكيدات بان الاثار الوحيدة المترتبة على ذلك في الميزانية تتعلق فقط بترفيع وظيفة واحدة . واضاف ان وفده يأسف لان هذه التاكيدات لم تؤخذ في الاعتبار عند اعداد مقترحات الميزانية البرنامجية .

٧١- وقال ان النمو الذى ظهر تحت الباب ٢ باء يتعلق باتساع أنشطة المعلومات وليس بالخدمة الفنية التي تقدم للاجتماعات . ومرة أخرى لم تحترم التاكيدات التي قدمت للجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين بشأن تمويل الحملة العالمية لنزع السلاح عن طريق النقل والتبرعات . وأضاف أنه ليس من الملائم ان تقوم الدول الأعضاء بتمويل أنشطة من مساهمات محتسبة ، بينما ترى ان هذه الانشطة لا تستدعي الحصول على تبرعات .

٧٢- وعلى حين ان من الملائم ادراج بعض الأنشطة المتعلقة بالحملة العالمية لنزع السلاح تحت البرنامج الفرعي الحالي الخاص بالمعلومات المتعلقة بنزع السلاح ، الا أن الأسلوب الصحيح هو اقتراح برنامج فرعي جديد اثناء التنقيح المقبل للخطة المتوسطة الأجل في عام ١٩٨٤ . وقال ان الامانة للأسف لم تسلك هذا الطريق ، وبذلك لم تلتزم بلوائح تخطيط البرامج .

٧٣- وأضاف ان وفده لا يستطيع أن يؤيد اى اجراء يهدف الى تجاهل توصيات اللجنة الاستشارية . وبينما يدرك وفده الاهمية التي تعلقها جميع الدول الاعضاء على مسالة نزع السلاح ، الا أنه يرى انه ينبغي الا تستغل الاهتمامات المشروعة لتبرير النمو في مجالات تعتبر هامشية بالمقارنة بقضايا نزع السلاح ذاتها .

٧٤- السيد تراسكوت (استراليا) : تساءل عما اذا كانت التوصية السلبية للجنة الاستشارية فيما يتعلق بثلاث من وظائف الخدمات العامة الست المطلوبة هي نتيجة لتوصيتها بضرورة عدم الموافقة على وظيفتين فنيتين .

٧٥- السيد بيدرسن (كندا) : قال ان تأييد أعمال الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح ليست القضية المطروحة الآن . ولكن القضية هي تحديد الموارد المطلوبة لتنفيذ البرنامج الذى تمت الموافقة عليه . وأضاف أن اللجنة الاستشارية درست المسألة بالتفصيل ورأت ان من الملائم عدم الموافقة على طلب الأمين العام بشان وظيفتين من الوظائف الفنية ، وثلاث من وظائف الخدمات العامة . وفيما يتعلق بالوظيفة ف - ٣ للحملة العالمية لنزع السلاح ، أشار القرار ذو الصلة الى التبرعات ولم يشر بأى حال الى التمويل من الميزانية العادية . ولهذا فان وفده يؤيد بشدة توصيات اللجنة الاستشارية .

٧٦- السيد ماجولي (ايطاليا) : قال انه يشك فيما اذا كانت زيادة عدد موظفي ادارة شؤون نزع السلاح سوف تخدم في الواقع القضية النبيلة التي تعلق عليها جميع الدول الأعضاء مثل هذه الأهمية . وأضاف أن الهيئة ذات الخبرة في هذه المسألة وهي اللجنة الاستشارية ، قد أوصت باجراء تخفيض متواضع في التقديرات الخاصة بالادارة . واذا ، بدأت اللجنة الخامسة ، في هذا الوقت المبكر من قراءتها الأولى للميزانية ، بتجاهل توصيات اللجنة الاستشارية ، فسوف تسهم في النمو غير المحكوم للميزانية وحث على تأييد توصيات اللجنة الاستشارية .

٧٧- السيد فوران (المراقب المالي) :قال ان الأمانة في الواقع قامت قبل الأوان بوضع البرنامج الفرعي ٥ . ونوقشت المسألة في لجنة البرنامج والتنسيق ، وانعكس هذا في الفقرتين ٤٣ و٤٧ من الجزء الثاني من تقريرها . ولكن مما يذكر أن القسم الخاص بالخطة المتوسطة الاجل ، والمتعلق بنزع السلاح قد تمت صياغته قبل الدورة الاستثنائية الثانية عشرة للجمعية العامة ، والتي اتخذ فيها قرار ببدء الحملة العالمية لنزع السلاح . وسوف تراعي الأمانة ضرورة اتباع الاجراءات المعتادة في المستقبل .

٧٨- السيد ديتز (النمسا) : قال انه في الأحوال التي تختلف فيها الآراء حول ضرورة انشاء وظائف جديدة ، سوف يكون من المفيد لممثل الادارة الفنية المعنية أن يشرح للجنة ما اذا كان يمكن أو لا يمكن انجاز العمل بدون الوظائف الاضافية .

٧٩- السيد فونتين اورتيز (كوبا) : قال ان نزع السلاح امر أساسي لأهداف المنظمة لان له تأثير مباشر على السلم والأمن الدوليين . وقد قدم المراقب المالي حججا مقنعة لصالح الموافقة على الوظائف الجديدة المطلوبة ، وليست هناك حاجة الى مزيد من المعلومات من ممثل ادارة شؤون نزع السلاح . وحث اللجنة على اتخاذ قرار فوري .

٨٠- السيد تاكاسو (اليابان) : قال ان المراقب المالي لم يقدم اجابة كافية على الاسئلة المتصلة بالوظائف الفنية التي طلبها الامين العام . وفيما يتعلق بالوظيفة ف - ٣ للحملة العالمية لنزع السلاح ، فانه يجرى انجاز العمل حاليا بواسطة موظفين مؤقتين . وأضاف أن السؤال لا يتعلق بانشاء وظيفة جديدة ، وانما يتعلق بما اذا كانت هناك مبررات لتحويل المساعدة المؤقتة الى وظيفة دائمة . وفيما يتعلق بوظيفة ف - ٥ ، لم تقدم الميزانية اية معلومات عن الهيكل التنظيمي لفرع جنيف .

٨١- الرئيس : دعا اللجنة الى اتخاذ قرار أولا بشأن توصيات لجنة البرنامج والتنسيق المتعلقة بالباب ٢ باء ، ثم بشان اقتراح ممثل الهند .

٨٢- واعتمدت توصيات لجنة البرنامج والتنسيق الواردة في الفقرات من ٤٦ الى ٤٩ من تقريرها (A/38/38 Part II).

٨٣- وتمت الموافقة على اعتماد مبلغ ٦٠٠ ٢٩٧ ٨ دولار تحت الباب ٢ باء من الميزانية البرنامجية المقترحة في القراءة الأولى بأغلبية ٨٦ صوتا ضد ٩ وامتناع ٥ .

٨٤- السيدة دى هيدرفارى (بلجيكا) : قالت ان وفدها صوت ضد الاعتماد بسبب عدم رضاه عن الاجراء الذى اتبع عند مناقشة الباب ٢ باء وطريقة معالجة توصيات اللجنة الاستشارية وأضافت ان اللجنة لم تعط الفرصة للتوصيت على هذه التوصيات، وأن ممثل الامين العام قد شن ما يمكن ان يسمى بحملة دعائية ضدها .

٨٥- السيد بلىائيف (جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) : قال ان وفده انضم الى اتفاق الآراء بشان الباب ٢ باء وامتنع عن التصويت على الباب ٢ باء . وأضاف ان البرامج المتصلة بهذه الأبواب ضرورية لمبادئ الميثاق ، وينبغي ان تحصل على اولوية عليا . غير ان وفده لا يزال متمسكا بموقفه المبدئي ، وهو ضرورة استخدام موارد المنظمة بطريقة أكثر اقتصادا وفعالية ، كما انه يؤيد بصفة عامة توصيات لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية . وأضاف ان امتناعه عن التصويت على الباب ٢ باء يعكس تحفظاته بشأن نقل الوظائف الممولة من خارج الميزانية الى الميزانية العادية ، وانشاء وظائف جديدة واعادة تصنيف الوظائف .

٨٦- السيد شتينبرجر (الدانمرك) : قال ان وفده صوت لصالح انشاء وظائف جديدة ، وهذا لا يعني أن وفده مقتنع تماما بالحاجة الى هذه الوظائف ، ولكن نظرا للشكوك التي أثارتها المناقشة داخل اللجنة ، فقد فضل أن يلتزم جانب الحذر لكي يضمن عدم عرقلة لجنة نزع السلاح باية حال أثناء قيامها بعملها الهام .

٨٧- السيد موري (المملكة المتحدة) : قال ان اعطاء اولوية عليا لبرنامج ما لا يقتضي بالضرورة مستوى عاليا من الموارد . ويرى وفده ان الموارد التي اوصت بها اللجنة الاستشارية اكثر من اللازم ، ولهذا فقد صوت ضد طلب الامين العام .

٨٨- السيد كروم (هولندا) : قال ان وفده صوت لصالح الاعتماد المطلوب. ولكنه لو اجرى تصويت منفصل على انشاء وظيفتي ف - ٣ وف - ٥ فان وفده كان سيصوت ضد ذلك .

٨٩- السيد فرناندير ماروتو (أسبانيا) : قال انه بالرغم من ان وفده صوت لصالح الاعتماد ، الا انه ليس مقتنعا تماما بمبررات الوظائف المطلوبة .

٩٠- السيد غودفري (نيوزيلندا) : قال ان وفده كان يفضل اجراء تصويت منفصل على الوظائف الخمس التي رات اللجنة الاستشارية انها غير ضرورية . وأضاف ان تصويته ضد الاعتماد يعكس تفضيله للثقة بمشورة اللجنة الاستشارية .

٩١- السيد راليس (اليونان) : قال ان وفده صوت لصالح الاعتماد . ولكن في ضوء توصيات اللجنة الاستشارية ، فانه كان سيمتنع عن التصويت لو أجرى تصويت منفصل على وظيفتي ف - ٣ وف - ٥ .

٩٢- السيد ميريو (فرنسا) : قال ان التصويت السلبي لوفده ينبغي الا يفسر على أنه اقتراع بعدم الثقة في ادارة شؤون نزع السلاح . واضاف ان وفده يوافق على ضرورة اعطاء اولوية عليا لبرنامج هذه الادارة . غير ان وفده ليس مقتنعا تماما بالحجج التي قدمها الامين العام لصالح انشاء الوظيفتين الفنيتين الجديدتين . وأضاف ان وفده كان سيؤيد توصيات اللجنة الاستشارية لو انها طرحت للتصويت .

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٨